النزاهة تدعو لقيود على الحوالات الداخلة وتتهم الحكومة بعرقلة ملف الطائرات الكندية

وكيل الداخلية: بعض الشركات الأمنية مرتزقة لإحداث المشاكل

□ بغداد/ المدى

كشف وكيل وزارة الداخلية عدنان الأسدي أن الحكومة العراقية تعتزم فرض قيود صارمة على شركات الأمن الخاصة لكبح ما وصفه بجيش جرار يهدد استقرار البلاد.

وقال الأسدي في تصريح صحفي إن الحكومة العراقية قدمت مشروع قانون إلى البرلمان من شأنه أن يفرض قيودا جديدة على هذه الشركات لخفض عدد المتعاقدين وترساناتهم الخاصة.

وأضاف أن هذا المشروع الذي أعدته حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي يشمل إجراءات تستهدف خفض عدد الشركات بفرض شروط ستكون مرهقة خاصة للشركات الصغرى، وهو ما سيجبرها -حسب قوله- على ترك هذا العمل.

وتحدث الأسدي عن أن أكثر ما تخشاه الحكومة العراقية في هذا الإطار هو الجانب الاستخباري، ذلك أن بعض الشركات الخاصة لديها أجندات وارتباطات مع دول وتسخرها هذه الدول، بل إن بعضها يستخدم المرتزقة في سبيل إحداث القلاقل في هذا البلد.

يذكر أن عدد الشركات الأمنية الخاصة المسجلة في العراق يبلغ ١٠٩ شركات، يعمل بها ما يزيد على ٣٦ ألف متعاقد، أكثر من نصفهم أجانب أستقدموا من الولايات المتحدة وبريطانيا وجنوب أفريقيا ودول عربية وأجنبية أخرى، ويسهم هؤلاء في حراسة السفارات ومنشآت النفط والمسؤولين العراقيين وتأمين المواكب.

ويربط كثير من العراقيين بين مجموعات الأمن الخاصة هذه وفظائع أرتكبت بعد حرب اسقاط نظام صدام ٢٠٠٣، حيث وجهت مثلا في عام ٢٠٠٧ اتهامات لخمسة موظفين بشركة بلاكووتر الأمنية الأميركية بقتل ١٤ مدنيا عراقيا رمياً بالرصاص في العاصمة العراقية بغداد.

وعلى صعيد آخر أكد رئيس كتلة الأحرار النيابية، ورئيس لجنة النزاهة البرلمانية بهاء الاعرجي ان دخول الحوالات الخارجية الى البلد ممكن أن تكون وسيلة لتهريب الأموال وغسيلها في العراق، مؤكدا على ضرورة أن تكون هناك قيود على مثل هذه الحوالات واتخاذ الرقابة اللازمة حتى لا تُستخدم هذه الأموال في العمليات الإرهابية . امس تلقت (المدى) نسخة منه الى التصدي للأزمة الاقتصادية التي وصفها بأنها مفتعلة وأغراضها سياسية يُراد منها أرباك الوضع الاقتصادي بعد خروج القوات المحتلة.

وقال الاعرجي: إن هذه الأزمة أخذت تربك وتخوف كثيراً من العاملين في المجال الاقتصادي.

وأشار الى أهمية أن تكون هناك قيود مشددة على المصارف الأهلية من جانب وتسهيلات لتطوير عملها للمساهمة في بناء الاقتصاد العراقي من جانب آخر .

وأوضح رئيس كتلة الاحرار النيابية انه تم بحث دخول الحوالات الخارجية الى البلد ووجدنا ممكن أن تكون وسيلة لتهريب الأموال وغسيلها في العراق، مؤكدا على ضرورة أن تكون هناك قيود على مثل هذه الحوالات واتخاذ الرقابة اللازمة حتى لا تُستخدم هذه الأموال في العمليات الإرهابية .

من ناحيته حمّل عضو لجنة النزاهة النيابية عن كتلة المواطن النائب عزيز العكيلي الحكومة والجهات التفيذية مسؤوليتها أزاء تأخر الكثير من ملفات الفساد منها ملف الطائرات الكندية.

وقال العكيلي في تصريح لوكالة كل العراق " ان الاجراءات الروتينية المعمول بها كانت وراء تأخر ملف استيراد الطائرات الكندية ،مشيرا الى ان" هناك الكثير من الملفات المعطلة منها ،ملف تجهيز الفنادق ،وقضية إعمار بلديتي مدينة الصدر والشعلة والمصرف التجاري"، واضاف ان" الحكومة لا تساعد في متابعة تلك الملفات" .

يذكر ان هناك الكثير من ملفات فساد في انتظار النظر فيها منها ملف الطائرات الكندية وملف إعمار مدينتي الصدر والشعلة وملف اجهزة الكشف عن المتفجرات وملف المدارس الحديدية في وزارة التربية وملف العقدين الوهميين لوزارة الكهرباء وملف تجهيز الفنادق ، وملف المستلزمات المدرسية في وزارة التربية ، وملف الوحدات السكنية في الاهوار.

مستشار لعلاوي: يجب إخراج بغداد من الصراع الإقليمي

العراقية: للسفير الاميركي دور واضح في عودتنا إلى الحكومة والبرلمان

□ بغداد/ المدى

اكد مستشار القائمة العراقية هاني عاشور ان حالة الاحتقان في المنطقة الاقليمية تشير الى اقتراب نشوب صراع كبير قد يزعزع أمن المنطقة بالكامل ويفتتها الى دويلات صغيرة وبتدخل القوى الكبرى ما يتطلب إخراج العراق من دائرة الصراع تلك من خلال المحافظة على استقلالية قراراته وتأكيد شراكته السياسية ووحدته الوطنية .

وقال عاشور في تصريح لوكالة الصحافة المستقلة: ان المؤتمر الوطني المزمع عقده خلال الأيام المقبلة لابد وان يكون نقطة تحول في تاريخ العراق بتأكيد وحدة قواه السياسية وتوحيد الخطاب الوطني وشراكة الجميع في حماية العراق لمنع انزلاقه في دوامة صراع إقليمي سيكون منطلقا لتغييرات سياسية وجغرافية واجتماعية كبيرة في المنطقة الإقليمية .

ودعا عاشور الى تغليب مصلحة الوطن والشعب فوق أية مصلحة أخرى من خلال تأكيد استقلالية القرار العراقي وحياديته وعدم انجراره وراء اقطاب الصراع الإقليمي ، ومنع ان يكون العراق ساحة صراع جديدة قد تجعله عرضة للنهب والتقسيم .

وذكر مستشار القائمة العراقية ان الحفاظ على وحدة العراق وثرواته والتفرغ لبنائه ومنع انزلاقه في دوامة الصراع هو الواجب الوطني الحقيقي الان ، الذي يتم من خلال توحيد الخطاب الوطني وتحقيق الشراكة العادلة للقوى السياسية في إدارة البلاد وعدم تحويل الصراع الى داخل البيت العراقي لان ذلك من شأنه ان يهدد بقاء العراق موحدا مستقلا .

وعلى صعيد ذي صلة قالت النائبة عن القائمة العراقية لقاء وردي: الطريقة الأفضل للتداول السلمي للسلطة لرئاستي الوزراء والجمهورية هي الانتخابات.

وأضافت وردي في تصريح لوكالة كل العراق: هناك طرق عدة لتحديد ولايتي رئاسة الوزراء والجمهورية اولا: تحديد الشخوص المناسبة لهذ المراكز، وثانيا: تقليل المنافع الاجتماعية لرئاستي الوزراء والجمهورية وثالثا: تحديد الامتيازات الخاصة لهما" .

واشارت الى انه" بتحديد ولايتي رئاستي الوزراء والجمهورية لن يكون هناك تفرد للسلطة ".

ومن ناحيتها وصفت نائبة عن القائمة العراقية اعلان عقد المؤتمر الوطني هو ردة فعل لقرار مقاطعة قائمتها للبرلمان والحكومة .

وقالت النائبة وحدة الجميلي " مقاطعة العراقية لاجتماعات مجلسي النواب والوزراء ومن ثم العدول عنه كان قد أوصل رسالة ايجابية للشعب العراقي وللمجتمع الدولي بان العراقية حاضرة وبقوة في الساحة السياسية في العراق وانه من الواجب ان يتم تحقيق مطالبها كما كان لقرار المقاطعة ردة فعل وهو اعلان عقد المؤاتمر الوطني الذي سيتبنى الكثير من طلبات العراقية والملفات العالقة بينها وبين ائتلاف دولة القانون ".

وفيما اذا كان هناك دور كبير للسفير الامريكي في العراق في اقناع العراقية بالعدول عن قراره بالمقاطعة للبرلمان والحكومة قالت الجميلي " بالنسبة للجانب الامريكي وعبر سفيره لدى العراق جيمس جيفري الذي كان مفاوضا سياسيا حيويا بين جميع الاطراف السياسية المتنازعة في تقريب وجهات النظر فقد كان له تأثير ولو بنسبة ليست بالكبيرة بين التحالف الوطني والقائمة العراقية في حلحلة الازمة السياسية بين الطرفين ".

وكانت القائمة العراقية قد قررت في اجتماع لها يوم الاحد الماضي عودة وزرائها الى جلسات مجلس الوزراء بعد القرار الذي اتخذته القائمة في اجتماع لها في ٢٩ من كانون الثاني الماضي بالعودة إلى اجتماعات مجلس النواب وإنهاء مقاطعتها له .

يشار إلى إن القائمة العراقية قررت في ١٧ كانون الأول الماضي تعليق حضور نوابها ووزرائها إلى جلسات البرلمان ومجلس الوزراء على خلفية صدور مذكرة اعتقال بحق القيادي فيها نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وإقالة المالكي نائبه صالح المطلك ، واشترطت للعودة ، تنفيذ اتفاقيات أربيل الموقعة أواخر عام ٢٠١٠ وتطبيق الدستور وتفعيل ملف التوازن الوطني في مؤسسات الدولة، وإقرار حزمة من التشريعات للانتقال بنظام الدولة من المركزية الإدارية إلى اللامركزية وإعطاء حقوق المحافظات.

يذكر ان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد دعا الكتل السياسية الى مؤتمر وطني لحلحلة الخلافات بين الكتل السياسية ،وعقدت اللجنة التحضيرية الأثنين الماضي برئاسة طالباني اجتماعها الثاني تحضيراً لانعقاد المؤتمر الوطني .

وتشهد العملية السياسية والعلاقة بين الكتل تأزما واضحاً بسبب استمرار الخلافات السياسية بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية خاصة في ما يتعلق بقضية اصدار مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي ، وطلب رئيس الوزراء سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك ، إضافة الى اتهامات العراقية لدولة القانون بالتنصل عن تنفيذ مبادرة اربيل التي تتضمن تحقيق الشراكة في ادارة الدولة وصنع القرار وتسمية الوزراء الأمنيين وتشكيل مجلس السياسيات الستراتيجي وعدم تحقيق التوازن في مؤسسات الدولة بين مكونات الشعب حسب آراء ونواب القائمة العراقية.

هيومان ريتس ووتش متخوفة من تزايد الأحكام بالإعدام

□ بغداد/ المدى

طالبت منظمة حقوق الانسان هيومان رايتس ووتش السلطات العراقية وقف عمليات الإعدام كافة بحق مَن أُدين بها، والعمل على الغاء عقوبة الاعدام في العراق.

وقالت المنظمة، ومقرها نيويورك، في بيان صدر عنها امس الخميس، ان السلطات العراقية أعدمت ما لا يقل عن ٦٥ سجينا، منهم ٥١ سجينا في يناير/ كانون الثاني الماضي، واكثر من ١٤ سجينا حتى الثامن من الشهر الحالي، بعد ادانتهم بتهم متنوعة.

وقال مدير قسم الشرق في المنظمة جو ستروك ان "الحكومة العراقية منحت على ما يبدو الضوء الاخضر لمنفذي الاعدامات في الدولة واطلقت يدهم بالكامل".

واضاف ستروك ان "على الحكومة العراقية الاعلان عن وقف فوري لتلك الاعدامات، والبدء في اعادة نظر شاملة بنظام العدالة الجنائية العراقي الظالم".

وتقول المنظمة انها قلقة من قبول المحاكم العراقية افادات وادلة واعترافات تم الحصول عليها بالاكراه، وان على الحكومة الافصاح عن هويات ومواقع واوضاع السجناء المنتظر تنفيذ احكام الاعدام فيهم، ونوعية الجرائم التي أدينوا فيها، وسجلات المحاكم التي توثق التهم والمحاكمات والعقوبات، وأية تفاصيل اخرى تتعلق باحكام اعدام قيد التنفيذ".

واوضحت المنظمة ان احد المسؤولين العراقيين الحكوميين ابلغها ان السلطات اعدمت امس الثامن من هذا الشهر ١٤ سجينا، وانه من المنتظر تنفيذ اعدامات اخرى في الايام والاسابيع المقبلة.

يشار الى ان احصاءات الامم المتحدة تقول ان اكثر من ١٢٠٠ شخصا حكم عليهم بالاعدام في العراق منذ عام ٢٠٠٤، إلا ان عدداً من تم تنفيذ الاعدام فيهم ما زال غير معروف.

ويسمح القضاء العراقي بعقوبة الاعدام في نحو ٥٠ جريمة، منها الارهاب، والاختطاف، والقتل، وتتضمن ايضا جرائم اخرى مثل الاضرار بالمرافق والممتلكات العامة.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان في الشهر الماضي إن العراق في طريق العودة إلى الاستبداد والتحول إلى دولة أمنية، برغم تأكيدات الولايات المتحدة أنها ساعدت في بناء الديمقراطية فيه.

وأشارت المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقراً لها في بيان أرفقته مع تقريرها السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان إلى أن السلطات العراقية مارست قسوة خلال عام ٢٠١١ في قمع حرية التعبير والتجمع عبر الترهيب والضرب واحتجاز الناشطين والمتظاهرين والصحفيين.

ونقل البيان عن مديرة المنظمة لشؤون الشرق الأوسط سارة لي ويتسن القول إن العراق ينزلق بسرعة إلى الحكم الاستبدادي كما تقوم قواته الأمنية بقمع المتظاهرين ومضايقة الصحفيين وتعذيب المعتقلين، وأشارت إلى أن ذلك يجري على الرغم من تأكيدات الحكومة الأميركية بأنها ساعدت في بناء ديمقراطية مستقرة، بينما تشير الحقيقة إلى أنها تركت وراءها نظاما أمنيا.

وأشارت المنظمة إلى أن العراق لا يزال واحدا من أكثر الأماكن خطورة في العالم بالنسبة للصحفيين، وما زالت حقوق المرأة ضيقة ، فضلا عن أن المدنيين الذين دفعوا ثمنا باهظا للتفجيرات وأعمال العنف.

بيان حكومي: لا تغييرات على القيادات العسكرية

مقرّب من المالكي ينفي تعاون رئيس الوزراء والـ(سي اي اي)

□ بغداد/ المدى

نفى مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الخميس، صحة ما تناقلته بعض وسائل الاعلام عن مصادر لم تسمها بتسهيل مهام وكالة المخابرات المركزية الامريكية في العراق من قبل المالكي، مبيناً ان علاقة الحكومة مع السفارة الامريكية جيدة برغم وجود خلافات سياسية.

وقال عضو ائتلاف دولة القانون عدنان السراج في تصريحات صحفية إن "الانباء التي تحدثت عن تسهيل مهام وتعاون مع المخابرات الامريكية في العراق من قبل رئيس الوزراء عارية عن الصحة".

واوضح ان "موقف رئيس الوزراء كان واضحاً في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية بشأن علاقات العراق مع امريكا، وأن الحكومة العراقية تتمتع باستقلالية ولا تقبل بأية وصاية من احد، او تسمح بالتدخل في شؤون العراق من أية دولة كانت".

وكانت مصادر اعلامية قد نقلت، في وقت سابق، عن مصدر في جهاز المخابرات العراقية لم تسمّه عن تواجد عناصر تابعين لوكالة الاستخبارات (CIA) في العراق بشكل مكثف ضمن خطة الولايات المتحدة لحماية مصالحها في الشرق الاوسط بالتعاون مع حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي.

وأشار السراج إلى أنه "برغم وجود خلافات سياسية بين الحكومة العراقية مع السفارة الأمريكية، إلا ان مستوى العلاقات جيد بين الطرفين، ويسعى كل منهما الى تطويرها في العديد من المجالات ضمن اتفاقية الإطار الستراتيجي".

يذكر ان صحيفة واشنطن بوست الاميركية اكدت، في وقت سابق، ان ادارة الرئيس الامريكي باراك أوباما قررت "الاعتماد على مجموعة من الجواسيس والعمليات الخاصة لحماية مصالح الولايات المتحدة في مناطق الحرب وتحديدا في العراق وافغانستان".

وعلّق عضو في لجنة الأمن والدفاع النيابية على انباء ذكرت ان الولايات المتحدة تنوي الاحتفاظ بعدد كبير من عناصرها الاستخبارية بشكل سري في العراق فقال: إن تلك العناصر " ستلاحق قانونياً وأمنياً ".

واوضح عضو اللجنة عمار طعمة لوكالة كل العراق انه " في حال صحة تلك الانباء فان وجود عناصر من وكالة استخباراتها المركزية في العراق امر مخالف للقانون وستتعرض للملاحقة الامنية من قبل القوات العراقية ".

وأضاف ان " تواجد مثل هذا النشاط سيؤثر حتى على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لأنه يُعد مساساً بأمن وسيادة العراق ".

نفى رئيس الوزراء نوري المالكي والقائد العام للقوات المسلحة اجراء تغييرات وتنقلات داخل الجيش والاجهزة الامنية.

وقال بيان تلقته (المدى) نسخة منه من مكتبه ان بعض وسائل الاعلام تناقلت اخبارا وصفها البيان اخباراً مزعومة تتحدث عن تغييرات وتنقلات داخل الجيش والاجهزة الامنية .

واضاف "اننا في الوقت الذي نؤكد عدم صحة هذه الانباء ندعو وسائل الاعلام كافة الى تحري الدقة في نشر الاخبار وعدم الاعتماد على تكهنات لا صلة لها بالواقع او اعتماد مصادر مجهولة الهوية".

ونبّه رئيس الوزراء الى ان ذلك من شأنه ان يضعف مصداقية هذه الوسائل ويجعلها محط ازدراء الرأي العام.